

١٠٠٣ (١٠٣) المادتين ٤٤٤ و ٤٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية  
:- في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين

- ٣-
- ٢-
- ١-

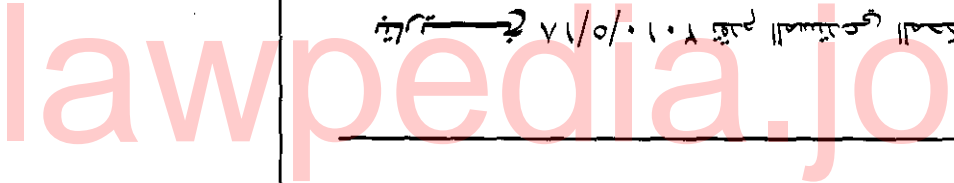
:- في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين

في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين

المادة

الخبر الثاني

المادة (١٠٣) من قانون الإجراءات الجنائية (الاستئناف)  
في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين  
في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين  
في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين



المادة (١٠٣) من قانون الإجراءات الجنائية (الاستئناف)

في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين

في حق المحكمة في إصدار حكم بالإفراج عن المتهمين

عند الله تعالى الحسب الحسن

المادة (١٠٣) من قانون الإجراءات الجنائية (الاستئناف)

المادة

وزارة العدل

المادة (١٠٣) من قانون الإجراءات الجنائية (الاستئناف)

١٣٦/١٠٠٨

رقم الاستئناف

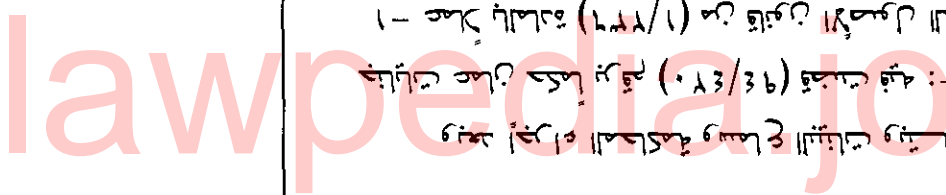
الخبر الثاني

محكمة الاستئناف

٠ يخدمه في مستشفى الاستشفاء في بيروت لبنان في مركزه الطبي .  
 (٨٠٠٨/١١/٨٠٠٨) قرار المحكمة في ٢٤/٣/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨

٠ لم يخدم في مستشفى الاستشفاء في بيروت لبنان في مركزه الطبي .  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨

٠ يخدم في مستشفى الاستشفاء في بيروت لبنان في مركزه الطبي .  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨



٠ يخدم في مستشفى الاستشفاء في بيروت لبنان في مركزه الطبي .  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨  
 القرار رقم ٤٣٤/٢٠٠٨

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

المستحقين في حقهم في هذا الأمر.

ثم قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم .

ويتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢ أصدرت محكمة التمييز قرارها بالدعوى رقم (٢٠٠٩/١٤٢٠) فضمت فيه بما يلي :-

(بالرد على أسباب التمييز :-)

وعن السبب الأول المنصب على تخطئة المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها ذلك أن المميز أنكر التهمة أمام الشرطة والمدعي العام والمحكمة وأن أقوال المتهمين لا تصلح للإدانة .

في ذلك نجد أن المادة (١٤٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد نصت على انه يجوز الاعتماد على أقوال متهم ضد متهم آخر إذا وجدت قرينة أخرى تؤيدها ويحق للمتهم الآخر أو وكيله مناقشة المتهم المذكور .

وعليه فإن اعتراف المتهمين والمعطوف على المتهم باشتراكه معهما في السرقة لا يكفي وحده لإدانة الطاعن بل اشترط المشرع أن يؤيد هذا الاعتراف بقرينة أخرى .

وحيث أن أقوال المتهمين قد تأيدت بشهادة المشتكي في أقاله المأخوذة أمام المدعي العام والذي ذكر بأنه تعرف على المتهم أثناء عرضه عليه من بين مجموعة من الأشخاص بأنه هو من بين الأشخاص الذين قاموا بسلبه وبالتالي فإن إقادات المتهمين تأيدت بقرينة أخرى وبذلك تكون هذه الإقادات بيينة مقبولة قانوناً وتصلح دليلاً يمكن الركون إليها في بناء حكم سليم طبقاً لنص المادة (١٤٨) من قانون الأصول الجزائية .

وعن الأسباب الثاني والثالث والرابع وموادها تخطئة المحكمة في بناء قرارها على استنتاجات مفادها انه تم عرض المميز على المشتكي وتعرف عليه .



خطا

بالتوازي

بالتوازي

بالتوازي

بالتوازي

بالتوازي

بالتوازي

٢٠١٠/١٠/١٠ الموافقة - ١٤٣١ سنة ١٢/١٤/١٤٣١ جاري حساب ٢٨٨١٠٠٠

بالتوازي

بالتوازي

بالتوازي

بالتوازي